

دينه ولا تجب النفقة مع اختلاف الدين الزوجة والأولاد  
والأجداد والأجداد والولد وولد الولد ولا يشترك الولد في  
نفقة ابويه أحد والنفقة لكذا في رحم من إذا كان صغيراً  
فقيراً أو كانت امرأة بالغة فقيرة أو كان ذكراً منياً أو عجزاً  
واجبة وتجب ذلك على مقدار الميراث وتجب نفقة لاسنة المعلقة  
والابن الزم على ابويه اثلاً على الأب ثلاثان وعلى الأم الثلث  
ولا تجب نفقتهم مع اختلاف الدين ولا تجب على الفقير وإذا كان  
للأب الغائب مال قضى عليه بنفقة ابويه وإن باع ابوه متاعه  
في نفقتهم أحاز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإن باع العقار  
لم يجز وإن كان للأب الغائب مال في يد ابويه فانفق منه أيضاً  
وإن كان له مال في يد اجنبي فانفق عليها بغير امر القاضي حين وفاء  
قضى القاضي بالنفقة للولد والوالدين وذوي الأرحام بالنفقة  
بمقتضى عدة ولم ينفق عليهم سقطت إلا أن ياذن القاضي في  
الاستدانة عليه وعلى المولى أن ينفق على عبده وأمنه فإن  
امتنع من ذلك وكان له ما كسب الكسب والنفقة على نفسه ما  
وإن لم يكن لها كسب اجبر المولى على بيعها والله اعلم **كتاب**  
**العناق** العتق يقع من الألبان العاقل في ملكه وإذا قال  
لعبده وأمنه أنت حر أو عتق أو عتق أو حر أو قدر ذلك  
أو اعتقتك فقد عتق نوى المولى العتق ولو سبق ذلك إذا قال  
راسك حر أو جعلك حر أو فتيك أو بوندك أو قال لأمته فحر  
حر ولو قال لأمك لي عليك ونوى به الحرية عتق ولو لم ينو يعتق  
ولو قال سائر كذا يات العتق وإذا قال لا سلطان لي عليك  
ونوى

هذا هو الذي  
في النفقة  
والأجداد والأجداد  
والولد وولد الولد  
ولا يشترك الولد في  
نفقة ابويه أحد  
والنفقة لكذا في رحم  
من إذا كان صغيراً  
فقيراً أو كانت امرأة  
بالغة فقيرة أو كان  
ذكراً منياً أو عجزاً  
واجبة وتجب ذلك  
على مقدار الميراث  
وتجب نفقة لاسنة  
المعلقة والابن الزم  
على ابويه اثلاً على  
الأب ثلاثان وعلى  
الأم الثلث ولا تجب  
نفقتهم مع اختلاف  
الدين ولا تجب على  
الفقير وإذا كان  
للأب الغائب مال  
قضى عليه بنفقة  
ابويه وإن باع  
ابوه متاعه في  
نفقتهم أحاز عند  
أبي حنيفة رحمه  
الله تعالى وإن باع  
العقار لم يجز وإن  
كان للأب الغائب  
مال في يد ابويه  
فانفق منه أيضاً  
وإن كان له مال  
في يد اجنبي فانفق  
عليها بغير امر  
القاضي حين وفاء  
قضى القاضي  
بالتفقة للولد  
والوالدين وذوي  
الأرحام بالنفقة  
بمقتضى عدة  
ولم ينفق عليهم  
سقطت إلا أن ياذن  
القاضي في  
الاستدانة عليه  
وعلى المولى أن  
ينفق على عبده  
وأمنه فإن امتنع  
من ذلك وكان  
له ما كسب الكسب  
والنفقة على  
نفسه ما وإن لم  
يكن لها كسب  
اجبر المولى على  
بيعها والله اعلم

ونوى به العتق لم يفتق وإن قال عبد أبي وشئت على ذلك أو قال  
هذا مولا لي أو قال يا مولا يفتق عليه وإن قال يا ابني أو يا أخي  
لم يفتق وإن قال لعمري لم يولد مثله مثله هذا ابني عتق عليه  
عند أبي حنيفة رضي الله عنه وإذا قال لأمته أنت طالق ونوى به الحرية  
لم يفتق وإذا قال لعبده أنت مثل الحر لم يفتق فإن قال له ما أنت  
الحر عتق وإذا ملك الرجل ذراً حراً لم يفتق عليه وإذا عتق المولى  
بعض عبده عتق ذلك البعض سعي في بقية قيمته مولا له عند أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يفتق كله وإذا  
كان العبد بين الشريكين فاعتق أحدهما نصيب عتق فإن كان العتق سراً  
فشريكه بالخيار عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن شاء عتق وأن شاء  
ضمن شريكه قيمة نصيبه وإذا شاء استعق العبد وإن كان العتق  
معيراً فشريكه بالخيار أن شاء عتق وأن شاء استعق العبد وقال أبو  
يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى ليس له إلا القنان مع اليسار والمعاينة  
مع الأعرار وإذا اشترى جنان ابن أحد ما عتق نصيب الأب ولا  
ضمان عليه وكذلك إذا ورثه فالشريك بالخيار أن شاء عتق  
نصيبه وإن شاء استعق وإذا شهد كل واحد من الشريكين على  
الأخر بالحرية عتق وسعى العبد لكل واحد منهما في نصيبه موهوب  
كانا أو موهوباً عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف  
ومحمد رحمهما الله تعالى إن كانا موهوبين فلا سعيه عليه وإن كانا  
معيين سعى لهما وإن كان أحدهما موهوباً والأخر موهوباً لم يفتق  
ولم يسع لغيره من عتق عبده لوجه الله تعالى أو الشيطان أو لص  
عتق عتق المكره والمسكر إن طلق وإذا أضاف العتق إلى ملك أو لشيء  
فلم يفتق

هذا هو الذي  
في النفقة  
والأجداد والأجداد  
والولد وولد الولد  
ولا يشترك الولد في  
نفقة ابويه أحد  
والنفقة لكذا في رحم  
من إذا كان صغيراً  
فقيراً أو كانت امرأة  
بالغة فقيرة أو كان  
ذكراً منياً أو عجزاً  
واجبة وتجب ذلك  
على مقدار الميراث  
وتجب نفقة لاسنة  
المعلقة والابن الزم  
على ابويه اثلاً على  
الأب ثلاثان وعلى  
الأم الثلث ولا تجب  
نفقتهم مع اختلاف  
الدين ولا تجب على  
الفقير وإذا كان  
للأب الغائب مال  
قضى عليه بنفقة  
ابويه وإن باع  
ابوه متاعه في  
نفقتهم أحاز عند  
أبي حنيفة رحمه  
الله تعالى وإن باع  
العقار لم يجز وإن  
كان للأب الغائب  
مال في يد ابويه  
فانفق منه أيضاً  
وإن كان له مال  
في يد اجنبي فانفق  
عليها بغير امر  
القاضي حين وفاء  
قضى القاضي  
بالتفقة للولد  
والوالدين وذوي  
الأرحام بالنفقة  
بمقتضى عدة  
ولم ينفق عليهم  
سقطت إلا أن ياذن  
القاضي في  
الاستدانة عليه  
وعلى المولى أن  
ينفق على عبده  
وأمنه فإن امتنع  
من ذلك وكان  
له ما كسب الكسب  
والنفقة على  
نفسه ما وإن لم  
يكن لها كسب  
اجبر المولى على  
بيعها والله اعلم